أسهم بنوك عملاقة منيت بخسائر فادحة منذ بداية العام الحالي

كورونا يكبد صناديق سيادية كبرى 67 مليار دولار

تكبدت صناديق الثروة السيادية الأضخم في العالم خسائر بنحو 67 مليار دولار منذ بداية العام، بفعل تأثير أزمة فيروس كورونا على حيازات رئيسية لها.

جاء جزء كبير من ذلك، حوالي 40 مليار دولار، من حصص في حوزة وحدة لمؤسسة الصين للاستثمار في مؤسسات مالية صينية مثل بنك الصين للإنشاء والبنك الصناعي والتجاري الصيني، وبنك الصين والبنك الزراعي الصيني، وفقاً لحسابات أجراها خافيير كابابي، مدير أبحاث الثروات السيادية لدى مركز آي.إي لحوكمة التغيير.

حلل كابابي بيانات من 15 صندوقاً مختلفاً باستثمارات أولية تزيد على المليار دولار لتقدير الخسائر غير المحققة.

وقال «بعض الحصص الكبيرة اشتريت أثناء الأزمة المالية العالمية وتلك الحصص في بنوك أوروبية مثل باركليز وكريدي سويس كانت تعاني».

اشترى جهاز قطر للاستثمار في كريدي سويس خلال 2008 ويحوز حالياً حصة تبلغ 5.21 بالمئة في حين يملك الصندوق النرويجي 4.98 بالمئة، ويحوز الجهاز القطري 5.87 بالمئة في باركليز.

وتملك تماسيك القابضة السنغافورية 16 بالمئة في ستاندرد تشارترد، وهو استثمار بدأته في 2006 قبل الأزمة المالية. وأسهم البنوك الثلاثة منخفضة بين 39 و49% منذ بداية السنة. تأتي اضطرابات السوق في وقت تتلظى فيه الصناديق المعتمدة على دخل النفط بنيران انهيار في أسعار الخام، المصدر الرئيسي لإيرادات اقتصاداتها المحلية. كان معهد التمويل الدولي قال في تقديرات له الشهر الماضي إن صناديق الثروة السيادية قد تشهد أصولها انخفاضاً في خسائر سيأتي معظمها من تراجعات سوق الأسهم والبقية من تخارجات تقوم بها الحكومات التي تشتد حاجتها إلى السيولة.

وعلى الرغم من ذلك، مازال بعض الصناديق يبحث عن صفقات. فقد كون صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصصاً في أربع شركات نفط أوروبية: رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإكوينور النرويجية وإيني الإيطالية، فضلا عن 8.2 بالمئة في كارنيفال كورب للرحلات البحرية.

وأوضح كابابي أن الاستثمارات التي يبدو أنها تؤتي ثمارها وسط الإغلاقات الشاملة لقطاعات ضخمة من الاقتصاد العالمي هي تلك التي في شركات المخازن واللوجستيات.

وقال «الكثير من المستودعات في أنحاء العالم وبخاصة في أوروبا ممولة لصناديق ثروة سيادية والاتجاه نحو التجارة الإلكترونية تدعم مع هذه الأزمة.. العديد من الشركات الناشئة التي تعمل في توصيل الطعام أو غيره تسيطر عليها صناديق سيادية مثل أوبر وجراب وديدي».

يملك صندوق الاستثمارات العامة السعودي 4.27 بالمئة من أوبر، وفقا لأحدث بيانات رفينيتيف والتي ترجع إلى ديسمبر وخصص الصندوق 45 مليار دولار لصندوق رؤية سوفت بنك البالغ 100 مليار دولار وهو بدوره مساهم في أوبر أيضا.

أميركا تستأنف الأعمال التجارية ببعض الولايات.. اليوم

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، أن ولايات أميركية مثل تكساس وفيرمونت، ستبدأ في السماح لبعض الأعمال التجارية استئناف أعمالها بدءا من اليوم الاثنين، مع أخذ بعض الاحتياطات. وأعلن ترمب أن الولايات المتحدة تجاوزت ذروة انتشار فيروس «كورونا».

وأضاف ترمب خلال الإفادة الصحافية اليومية، حول فيروس كورونا: نسبة الوفيات لدينا مقارنة بالإصابات من أقل النسب في العالم.

وكان فريق العمل المكلف بمتابعة ملف مكافحة كورونا التابع للبيت الأبيض، قد أعلن تفاصيل خطة إعادة فتح الاقتصاد الأميركي للتغلب على الآثار التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجد. وتشمل الخطة المقترحة ثلاث مراحل، تتضمن كل مرحلة إرشادات بشأن الأفراد والموظفين وفئات خاصة من الموظفين والأعمال.

وتشير المرحلة الأولى إلى أهمية أن يبقى الأفراد الأكثر عرضة للخطر في منازلهم، وأن يعي الأفراد الذين يقيمون مع هؤلاء أن بإمكانهم نقل العدوى إليهم، وتشير هذه المرحلة أيضا إلى أهمية التباعد الاجتماعي في الأماكن العامة مثل المحال التجارية وأماكن الترفيه، وتقترح إلغاء التجمعات التي يزيد فيها عدد الأفراد عن عشرة أو اتخاذ احتياطات بدلا من الإلغاء، وتشمل أيضا تقليل السفر غير الضروري مع اتباع إرشادات وزارة الصحة الخاصة بالعزل بعد السفر.

الرئيس الأميركي دونالد ترمب

وبالنسبة للموظفين، تقترح الخطة العمل عن البعد إن أمكن، والعودة إلى أماكن العمل على مراحل، وإلغاء الأماكن في العمل التي قد يحدث فيها لاتصال قريب بين الموظفين أو وضع قواعد تباعد اجتماعي صارمة، وتقترح أيضا تقليل السفر غير الضروري. وتشير هذه المرحلة إلى إبقاء المدارس ومراكز الأنشطة الشبابية مثل المعسكرات والحضانات والحانات مغلقة، لكن الأماكن الكبيرة مثل المطاعم والمسارح ودور السينما والملاعب وأماكن العبادة يمكن أن تعيد فتح أبوابها مع فرض قواعد تباعد صارمة، وكذلك صالات الألعاب الرياضية التي يجب أن تضع قواعد صحية صارمة، وتشمل أيضا منع الزيارات في دور رعاية المسنين والمستشفيات.

ولا تشير المبادئ التوجيهية إلى أي تواريخ محددة لإعادة فتح الاقتصاد لكنها تضع معايير يجب أن تستوفي تتضمن «نزولا لمسار الحالات المؤكدة خلال 14 يوما» أو «لنسبة النتائج الإيجابية من إجمالي الاختبارات في فترة 14 يوما». وإذا تم استيفاء تلك المعايير، يمكن للولايات أن تدخل المرحلة الأولى.

والمرحلة الثانية تنطبق على المناطق التي لم تشهد أي طفرة في الحالات وتنطبق عليها المعايير ذاتها الخاصة بكبار السن مع زيادة الحد الأدنى للتجمعات إلى 50 فردا بدلا من عشرة في المرحلة الأولى، وتشير إلى إمكانية عودة السفر غير الضروري. وبالنسبة للموظفين ينطبق عليها أيضا النصائح ذاتها، مع السماح للموظفين بالسفر غير الضروري، وتسمح هذه المرحلة للمدارس ومراكز الأنشطة الشبابية باستئناف نشاطها، وتخفيف القيود على الأماكن ذات التجمعات الكبيرة مثل المطاعم والملاعب ودور السينما لتصبح هذه القيود «متوسطة».

وفي حال عدم حدوث زيادة في الحالات يمكن للولايات الانتقال للمرحلة الثالثة وفيها يمكن السماح للفئات الأكثر عرضة للخطر بالخروج إلى الأماكن العامة مع تشديد إجراءات التباعد الاجتماعي، وفيها يمكن للموظفين العودة إلى أعمالهم بشكل كامل، والسماح بالزيارات لكبار السن، والسماح لأماكن التجمعات الأكبر حجما بالعمل تحت قيود محدودة، وصالات الرياضة باستئناف نشاطها مع استمرار القيود الصحية.

وتؤكد الإرشادات أنه في جميع المراحل يجب على الجميع غسل اليدين بالماء والصابون أو استخدام معقم اليدين خاصة بعد لمس الأشياء أو الأسطح، وتجنب لمس الوجه، وتطهير الأسطح المستخدمة بشكل متكرر قدر الإمكان، واستخدام أغطية الوجه أثناء الخروج إلى الأماكن العامة، خاصة عند استخدام وسائل النقل العامة، ودعت الأشخاص الذين يشعرون بالمرض إلى البقاء في المنازل.

موظفو «بوينغ» يعودون إلى عملهم الأسبوع الحالي

أعلنت مجموعة بوينغ الأميركية للصناعات الجوية، أن موظفيها سيعودون إلى عملهم اعتبارا من الأسبوع الحالي، لاستئناف عمليات تصنيع طائرات تجارية في ولاية واشنطن لأول مرّة منذ إغلاق المعمل على خلفية تفشي فيروس كورونا المستجد.

وأفادت بوينغ، بأنها تخطط لتكثيف «مرحلي» للعمليات في منشآتها في مدينة إيفرت في واشنطن، التي أغلقت أواخر مارس جرّاء تفشي وباء كوفيد19-. وتصنّع المنشأة في منطقة «بيوجت ساوند» عدة طرازات من الطائرات التجارية بينها «777» و«737»، وأكدت بوينغ أن نحو 27 ألف موظف سيعودون للانخراط في عمليات التصنيع.

في غضون ذلك، ما يزال مصنع كارولاينا الجنوبية التابع للشركة والذي ينتج الطائرات من طراز «787 دريملاينر» مغلقا. وقال رئيس قسم الطائرات التجارية في بوينغ، ستان ديل، إن «صحة وسلامة موظّفينا وعائلاتهم والمجتمعات أولوية نتشاركها».

وأضاف «يضمن هذا النهج المرحلي أن يكون لدينا أساس يعتمد عليه من الإمدادات. معدات الوقاية الشخصية متاحة لدينا واتّخذنا جميع تدابير السلامة اللازمة لاستئناف العمل الضروري لزبائننا».

وسيعمل المجمّع في واشنطن تحت إجراءات تصنيع معدّلة لتعزيز السلامة تشمل التناوب في أوقات الدوام. كما سيكون تغطية الوجوه أمرا إجباريا وتوفير معدّات إضافية لغسل اليدين.

إضافة إلى ذلك، ستطبّق بوينغ إجراءات فحص لسلامة الموظفين مع بداية كل فترة مناوبة بما في ذلك فحص حرارة الموظفين بشكل طوعي في العديد من المواقع وتعقّب الأشخاص الذين احتك بهم أي موظف تثبت إصابته بالفيروس.

ورفع الإعلان أسعار أسهم مجموعة صناعة الطيران العملاقة بنسبة 7,6 بالمئة إلى 144,50 دولارا.

وشهدت بوينغ تراجعا في أسعار أسهمها بنسبة ثمانية بالمئة، إلى جانب غيرها من شركات القطاع التي تواجه ضربة وسط التوقعات القاتمة بالنسبة لقطاع الطيران التجاري.

وأشاد المدير التنفيذي لبوينغ، ديفيد كالهون، في مذكرة للموظفين بالاتفاق الذي أعلنت عنه وزارة الخزانة الأميركية، مطلع الأسبوع، لدعم شركات الطيران التجاري قائلا إن الأمر «ضروري للمحافظة على ركيزة الطيران في الاقتصاد الأميركي وإن كان التعافي الكامل سيستغرق سنوات وليس مجرد أشهر».

ويتوقع أن يجري مسؤولو بوينغ ووزارة الخزانة الأميركية محادثات في وقت لاحق هذا الشهر بشأن شروط الدعم الفدرالي المحتمل للشركة. وشمل قانون مساعدات أميركية طارئة بالنسبة لقطاع الطيران نحو 17 مليار دولار لبيونغ.

وقال كالهون «يواصل فريقنا التركيز على السبل الأمثل للمحافظة على تدفق السيولة في أعمالنا التجارية ولسلسلة إمداداتنا إلى أن يستأنف زبائننا شراء الطائرات مجددا». وأضاف «نؤمن بشدّة بمستقبل الطيران وبوينغ كرائدة في هذه الصناعة ونحن على استعداد للمراهنة من أجل هذا المستقبل».

تدفقات قياسية على السندات الأميركية عالية المخاطر

قال بنك أوف أميركا، إن السندات المصنفة عند مستوى مرتفع المخاطر شهدت تدفقات قياسية قدرها 10.5 مليار دولار في الأسبوع الماضي بعد تحرك مثل تغييرا جذريا من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» لتوسعة برنامج مشترياته من سندات الشركات ليشمل بعض الديون عالية المخاطر وفقا لتصنيفها.

وكانت السندات عالية المخاطر إحدى الضحايا الرئيسة لتراجع الأسواق عقب تفشي فيروس كورونا، لكن المستثمرين تدافعوا في الآونة الأخيرة لشرائها بعد تعهد «المركزي الأميركي».

وصعدت الأصول مرتفعة المخاطر في العالم في الأسابيع القليلة الفائتة، إذ أعلنت الحكومات والبنوك المركزية إجراءات تحفيز غير مسبوقة للتصدي للضربة الاقتصادية الناجمة عن إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا، بحسب صحيفة الاقتصادية.

وأظهرت بيانات أسبوعية لتدفقات الصناديق من بنك أوف أميركا المستندة إلى أرقام من «إي.بي.إف.آر جلوبال» أن صناديق الأسهم شهدت دخول تدفقات بقيمة 10.7 مليار دولار، فيما استحوذت صناديق السندات الحكومية على 14.1 مليار دولار. وظلت السيولة متصدرة لتستقطب 52.7 مليار دولار.

وأضاف البنك أن مؤشره «الثور والدب» الذي يقيس معنويات السوق، ما زال ثابتا عند الصفر، ما ينطوي على هبوط شديد يبشر عادة بارتداد كبير.

يشار إلى أن مسحا أجراه بنك أوف أميركا لمديري صناديق في شهر أبريل أظهر أن المستثمرين يكتنزون السيولة بمعدلات لم تسجل منذ الهجوم على مركز التجارة العالمي في سبتمبر 2001، مع تراجع الأسواق المالية العالمية بفعل فيروس كورونا.

وأظهرت نتائج المسح الشهري الذي يجريه البنك لنحو 200 من مديري الصناديق العالمية، أن مخصصات الصناديق للسيولة قفزت إلى 5.9 بالمئة من 5.1 بالمئة ما يشير إلى الاحتفاظ بالنقد وسط توقعات بالركود.

أوروبا تحتاج نصف تريليون يورو إضافية للتعافي من آثار كورونا

قال مدير صندوق إنقاذ منطقة اليورو، إن أوروبا ستحتاج 500 مليار يورو أخرى على الأقل من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتمويل تعافيها الاقتصادي بعد جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى حزمة متفق عليها حجمها نصف تريليون يورو.

وقال كلاوس ريجلينج، مدير صندوق آلية الاستقرار الأوروبي أمس الأحد، إن أيسر السبل لتنظيم مثل تلك الأموال سيكون من خلال المفوضية الأوروبية وميزانية الاتحاد الأوروبي.

وأضاف «أود أن أقول إننا نحتاج للمرحلة الثانية 500 مليار يورو أخرى من المؤسسات الأوروبية، وربما أكثر من ذلك. من أجل هذا نحتاج لبحث أدوات جديدة بعقل مفتوح، ولكن أيضا استخدام المؤسسات الحالية، لأنه سيكون أيسر، بما في ذلك ميزانية المفوضية والاتحاد الأوروبي بشكل خاص».

واتفق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في التاسع من أبريل على شبكات أمان للدول والشركات والأفراد تساوي في المجمل 540 مليار يورو.

واتفقوا أيضا على أن منطقة اليورو، التي يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصادها 7.5 بالمئة هذا العام، ستحتاج لأموال من أجل التعافي، لكن اختلفت آراؤهم بشأن حجم المال اللازم وكيفية جمعه.

ومن المقرر أن يناقش زعماء الاتحاد الأوروبي ذلك خلال مؤتمر بالفيديو في 23 أبريل، ومن المرجح أن يتمحور حل وسط حول قيام المفوضية الأوروبية بالاقتراض من السوق بضمان ميزانية الاتحاد الأوروبي للمدى الطويل ثم إقراض المال إلى الدول الأعضاء لتحقيق فعالية أكبر.

«بريجستون» تستأنف تشغيل مصانعها تدريجياً

أعلنت «بريجستون أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا» عن استئناف العمليات التشغيلية بصورة تدريجية في عدد من مصانعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، تماشياً مع التزامها المستمر في تلبية احتياجات العملاء.

وكشفت الشركة بأنّه سيتم استئناف الإنتاج في جميع المصانع الواقعة في بورغوس وبلباو وبوينتي سان ميغيل في إسبانيا، وفي أوليانوفسك في روسيا، على أن تعاود عمليات الإنتاج نشاطها الطبيعي في مصنع إطارات سيارات الركاب في مدينة باري الإيطالية ومصنع تجديد الإطارات في لانكلار في بلجيكا في وقت لاحق من الشهر الجاري.

واستمرت عمليات الإنتاج طوال الفترة الماضية دون أي انقطاع في مصانع الشركة الواقعة في مدينتي بوزنان وستارغارد في بولندا، وفي تاتابانيا المجر، ولكن بطاقة تشغيلية أقل.

وتأتي إجراءات استئناف العمل في عدد من مصانع «بريجستون» تلبيةً للطلب المستمر في أسواق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، لا سيّما فيما يتعلق بالإطارات الأصلية للسيارات الصغيرة وقطاع تجارة الإطارات الذي كان أقل تأثراً بالانكماش الاقتصادي الحاصل نتيجة الانتشار العالمي لفيروس «كوفيد19-» المستجد.

وأكّدت «بريجستون أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا» عزمها على مواصلة العمل عن قرب مع الموردين والعملاء لضمان توافر كميات كافية من منتجاتها لتلبية احتياجات الأسواق.

وشدّدت الشركة على التزامها بتوفير السبل الضامنة لصحة وسلامة الموظفين باعتبارها أولوية قصوى، مؤكدة مواصلة تطبيق كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية المتوافقة مع سياساتها للحد من المخاطر المؤثرة على الصحة والأمن والسلامة المهنية.

وتواصل الشركة أيضاً تطبيق القرارت الصادرة عن الجهات الصحية فيما يتعلق بضمان التباعد الاجتماعي، فضلاً عن اعتماد الإرشادات المتعلقة بتوفير الحماية الكاملة للقوى العاملة.